دور الشمول المالي في الحد من الفقر

The role of financial inclusion in reducing poverty

إعداد

د/ سناء محمد عبدالغنى

مدرس بقسم الاقتصاد

المعهد العالى للدراسات المتطورة بالقطامية

٢٠٢٢

الملخص

تجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة أثر الشمول المالي على الحد من الفقر في مصر، توصل البحث إلي أن الشمول المالي يساعد في تحسين الظروف المعيشية وتطوير سبل كسب الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية والقدرة على الادخار بشكل أفضل، ويساعد الشمول المالي على تقليص الفجوات بين الجنسين وبين الأفراد المقيمين في بيئات متباينة من حيث الفرص والإمكانيات، ويدعم الشمول المالي التنمية المالية المحلية بدمج الفئات الفقيرة والضعيفة من خلال نماذج وبدائل التمويل المبتكرة التي تدمج المناطق المحلية والفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية، ويسهم الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة، بالإضافة إلى وجود علاقة علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر.

أوصى البحث بتعزيز البنية التحتية المالية، وتطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية، وتوفير الحماية المالية للعملاء، والعمل على نشر الثقافة المالية واستهداف شرائح محددة.

المصطلحات الأساسية: الشمول المالي، مكافحة الفقر، تكنولوجيا مالية، مصيدة الفقر.

Abstract

The main objective of the research was embodied in studying the impact of financial inclusion on poverty reduction in Egypt. The research found that financial inclusion helps in improving living conditions, developing means of earning income, reducing unnecessary costs and the ability to save better. Financial inclusion helps reduce gender and gender gaps. Individuals residing in environments with different opportunities and possibilities, and financial inclusion supports local financial development by integrating the poor and vulnerable groups through innovative financing models and alternatives that integrate local areas and groups that suffer from financial exclusion in the development process, and financial inclusion contributes to the economic empowerment of women, in addition to There is a direct relationship between financial inclusion (the number of ATMs, the number of borrowers, the number of deposits) and poverty reduction.

The research recommended strengthening the financial infrastructure, developing financial services and products that meet the needs of all social groups, providing financial protection for customers, and working to spread financial culture and target specific segments.

Key Words: Financial inclusion; Combating poverty; Financial technology; poverty trap

أولاً:مقدمة:

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، لاسيما في أعقاب الأزمة العالمية ٢٠٠٨، والتي فرضت على المؤسسات المالية الدولية زيادة الاهتمام به ورسم استراتيجيات دولية كفيلة بتعزيزه لاسيما في ظل العلاقة التي تربطه بتحقيق الاستقرار المالي، وقد قامت غالبية دول العالم المتقدمة والنامية منها بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع قدراتهم وتبعدهم عن التهميش المالي، والتي سينعكس أثرها الإيجابي مباشرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء الأفراد ومن ثم على الدول ككل. **(ضيف،٢٠٢٠)**

تعد سياسة مكافحة الفقر جزءاً من التوجه الاستراتيجي للإستقرار المالي والاجتماعي ولتحقيق التنمية المستدامة لا معنى للحديث عن الإستقرار المالي في مقابل الهشاشة المالية أو للحديث عن الإحتواء الإجتماعي إذا لم يتم إعادة إدماج الفئات ذات الدخل المحدود والمستبعدة من الخدمات المالية في القطاع المالي الرسمي في حدها الأدنى، ويبدو الأمر أكثر تعقيداً في ظل الفئات الاجتماعية المختلفة، وذلك فيما يتعلق بوجود فجوة رقمية مالية بين الدول المتقدمة والدول النامية باستخدام الخدمات المالية. كما تتباين الدول النامية فيما بينها من حيث درجة نضج الخدمات المالية ومؤشرات الشمول المالي، وتخدم الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي أهداف التنمية المستدامة من حيث الإسهام في رفع معدلات النمو الاقتصادي ومكافحة الفقر والتقليل من الاستبعاد المالي ودعم الاحتواء الاجتماعي. خاصة في ظل ارتفاع نسبة الشباب إلى مجموع السكان في الدول النامية، وكذلك الأمر بالنسبة للفئات التي تقطن في الأماكن النائية أو ذات الكثافة السكانية الضعيفة. لذلك لابد من الاهتمام بنماذج التمويل الابتكارية الرقمية التي تندرج ضمن نطاق الخدمات المالية الرقمية التي يكون هدفها إدماج كل الفئات والشرائح المذكورة في قلب عملية التنمية المنصفة والمستدامة. من بين تلك النماذج الكثيرة والمتعددة نماذج التمويل والدفع الرقمية التي تشكل جوهر التكنولوجيا المالية. وتركز الأدبيات البحثية الحديثة على مناقشة السلوكيات التي تميل

نحو الادخار، وإلى فحص العلاقة بين الزيادة في المدخرات وتجنب الفقر أو الخروج منه، لذلك لابد من البحث بشكل دائم عن القنوات الجديدة والمبتكرة المحفزة على الادخار والاستثمار. **(عماني وأخرون، ٢٠٢٠)**

ثانياً: مشكلة البحث:

انطلاقاً من عدم نجاح الطرق والمقاربات التقليدية في مكافحة الفقر وتحسين ظروف حياة الأفراد بشكل يسهم في تقليل أعداد الفقراء وتحسين جودة الحياة بشكل ملحوظ، يتم البحث عن الحلول البديلة التي يمكن أن تسهم من خلال التأثير على متغيرات وسيطة أخرى في تحقيق ذلك. ويتم الاستناد في طرح مشكلة هذا البحث واختيار موضوعه إلى محدودية دور السياسات الاجتماعية، من منظور المؤسسات المالية الدولية، وإلى وجود تجارب دولية ناجحة في مجال الاعتماد على الحلول الرقمية من أجل تحسين جودة الحياة ومكافحة الفقر كما ونوعا، ويمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل التالي :

- ما هو دور الشمول المالي في الحد من الفقر؟

ثالثاً: فرضية البحث:

يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر.

رابعاً: أهداف البحث:

يتجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة دور الشمول المالي للحد من الفقر في مصر. وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١- التعرف على الشمول المالي ومحدداته.

٢- دراسة العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر.

خامساً: أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من ضرورة إيجاد حلول وآليات مبتكرة للحد من الفقر، تتجاوز الحلول والآليات التقليدية التي تعثرت في كثير من الأحيان لمعالجة ظاهرة الفقر، وهي الظاهرة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، وقد أظهرت الكثير من الدارسات والبحوث محدودية دور سياسات الدعم والإعانات النقدية والعجز في تحسين الظروف المعيشية وخلق فرص العمل، وهو ما يبرر البحث عن حلول مبتكرة تحاكي التنمية الرقمية الحاصلة على مستوى العالم.

سادساً: حدود البحث:

أ- الموضوعية : دور الشمول المالي في الحد من الفقر.

ب-المكانية: جمهورية مصر العربية.

ج- الزمنية: تحليل بيانات الشمول المالي والفقر من ٢٠١١ وحتى ٢٠٢٠.

سابعاً: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية:

١- دراسة (فتوح،٢٠١٩):

بعنوان الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية – مجلة اتحاد المصارف العربية – اتحاد المصارف العربية- لبنان .

هدفت الدراسة إلى التعرف على الشمول المالي وسلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة واستراتيجية التنمية. وتطرقت الدراسة إلى الحديث عن التطور الهائل والسريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي ساهم في ظهور العديد من الخدمات المالية ونماذج الأعمال المبتكرة، كالخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية من دون فروع بنكية، وكذلك في تحسين فرص وصولها للأفراد وتعزيز

الشمول المالي. كما بينت أن التكنولوجيا المالية أحدثت ثورة في مجال الخدمات المالية التقليدية، وإعادة تشكيل المشهد المالي، حيث أصبحت الابتكارات التكنولوجية راهناً تُلبي بشكل متزايد متطلبات العملاء من حيث السهولة والسرعة والشمولية والقدرة على تحمل التكاليف. وختاماً توصلت الدراسة إلى أن المنطقة العربية تحديداً، لا تزال في طور الامتحان حيال توسيع دائرة الشمول لمحدودي الدخل والمهمشين، والمرأة، في مقابل مجاراة التكنولوجيا المالية المتسارعة.

٢- دراسة (عماني وأخرون،٢٠٢٠):

بعنوان إستراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر– مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - جامعة قاصدي مرباح – الجزائر.

هدفت الدراسة إلى مناقشة قدرة استراتيجية الشمول المالي، من خلال التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية، على مكافحة الفقر وتحسين المستويات المعيشية، وذلك خدمة لأهداف التنمية المستدامة. ومن خلال عرض تجارب ناجحة في هذا المجال، من منظور المؤسسات المالية الدولية، يمكن مناقشة إمكانيات الاقتصاد الجزائري في الاستفادة من تلك التجارب، وذلك بناءً على بعض مؤشرات الشمول المالي ومدى الاعتماد على الحلول الرقمية لبعض الفئات المستهدفة للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٧. وتتطرق الدراسة إلى مصيدة الفقر التي تعرقل النمو الاقتصادي عندما تؤدي إلى الاستمرار في الفقر، وإلى إمكانية أن يسهم الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، لفئات من المستبعدين ماليا من خدمات النظام المالي الرسمي، في تجاوز مصيدة الفقر، من خلال تحسين الدخول وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة على الادخار بغرض الاستثمار والحفاظ على الأصول المملوكة. وتوصلت الدراسة إلي ضرورة تبني استراتيجية وطنية واضحة المعالم للشمول المالي بهدف دعم مسار التنمية المستدامة في الجزائر، وبالتركيز على مكافحة الفقر. وذلك من خلال الوفاء بمتطلبات تلك الاستراتيجية المتمثلة في إيجاد البيئة الداعمة أو البنية التحتية المالية الرقمية؛ وتطوير جانب العرض وضمان الحماية للعملاء؛

والتقارب مع الطلب، الذي يحتاج تفعيله إلى بناء الثقة بين النظام المالي والفئات المستهدفة من خلال التثقيف المالي.

٣- دراسة (سالم، ٢٠٢١):

بعنوان متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية – مجلة دراسات اقتصادية – مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية - الجزائر .

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهمية الشمول المالي في معالجة الواقع الاقتصادي الجزائري، لما له من تأثير على الوضع المعيشي والحد من الفوارق الاجتماعية التي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. تم التطرق في الجانب النظري من الورقة البحثية إلى تعريف الشمول المالي وتبيان خصائصه وإبراز مبادئه وأدواته، كما سلطت الضوء على أهم متطلبات نجاحه. عرض الجانب التطبيقي أهم الخطوات التي قامت بها بعض الدول العربية لتحقيق انتشاره وتوسعه؛ للاستفادة من تجاربها. توصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى العديد من العوامل التي تدفعه للنجاح، وأنه ينبغي أن يبني على استراتيجية واضحة ودقيقة وشاملة، وليس مجرد شعارات وأفكار مدفوعة سياسيا، أو مجرد واقع لابد من قبوله.

٤- دراسة (معتوق، ٢٠٢١):

بعنوان الشمول المالي– المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية– جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال- مصر.

هدفت الدراسة إلى تناول أهمية الشمول المالي وذلك من خلال التحليل النظري حيث استخدم في هذه الدراسة الأسلوب النظري التحليلي من خلال التعرف على مفهوم الشمول المالي والفرق بينه وبين الاستبعاد المالي كما تناولت الدراسة محددات الشمول المالي وركائزه وآثاره ومؤشرات قياسه كما خلصت الدراسة إلى أنه لقياس الشمول المالي هناك ثلاثة مؤشرات هي الاختراق الجغرافي والسكاني والمصرفي. وقد انتهت هذه الدراسة إلى ضرورة توفير الخدمات المالية للوحدات الاقتصادية من الأسر الفقيرة أو التي تسكن في الأماكن النائية والمشروعات

الصغيرة والمتوسطة حيث أن إدراج هذه الوحدات الاقتصادية له أثر هام وإيجابي على الأداء الاقتصادي للدولة مما دفع إلى قبول فرضية الدراسة والتي تنص على أن للشمول المالي أثر هام وإيجابي على الأداء الاقتصادي فهو كما استنتج يساهم في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

ب- <u>الدراسات الأجنبية:</u>

١- دراسة (Nanda& Kaur,2016):

بعنوان:

Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence, Management and Labour Studies, School of Business Management & Human Resources, SAGE Publications.

هدفت الدراسة إلى حساب مؤشر شامل عبر البلدان للشمول المالي، واستخدامه لقياس التقدم المحرز في الشمول المالي في ٦٨ دولة من ٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٨ ، إلى ٢٠١٢. مع ترقية متوسط قيمة مؤشر الشمول المالي من ٠.٢٩٢ (إدراج منخفض المستوى) في عام ٢٠٠٤ إلى ٠.٣٣٢ (مستوى تضمين متوسط) في عام ٢٠١٢ ، وتوصلت الدراسة إلى وجود تحسنًا عامًا في مدى الشمول المالي لهذه الفترة. ويُشار إلى انخفاض معامل التباين (CV) في مؤشر الشمول المالي من ٠.٨٥٣ في عام ٢٠٠٤ إلى ٠.٧٠٣ في عام ٢٠١٢ ، كما تشير النتائج أيضًا إلى تقارب في قيم مؤشر الشمول المالي سعياً إلى قياس العلاقة بين الشمول المالي والتنمية البشرية، ووجدت الدراسة علاقة قوية وهامة بين الاثنين.

٢- دراسة (Gunarsih et al,2018):

بعنوان:

FINANCIAL INCLUSION AND POVERTY ALLEVIATION: EVIDENCE
FROM INDONESIA, International Journal of Economics, Business and Management Research. 2, No. 03.

هدفت الدراسة إلى وصف الوسيط المالي في إندونيسيا، وخاصة كيفية دور الوسيط المالي في الحد من الفقر، وتوصلت الدراسة إلى أن متوسط نمو الفقر آخذ في التناقص، حيث بلغت نسبة نمو الفقر نصف السنوي من مارس ٢٠١٢ حتى سبتمبر ٢٠١٧ (-٠.٨١٪)، حيث في الحضر(-٠.٣٠٪) وفي الريف (-١.١١٪). وتشير هذه الدراسة إلى أن هناك عددًا متناقصًا من معدلات نمو الفقر في إندونيسيا بما يتماشى مع الدور المتزايد للمؤسسات المالية، هذه الحجة مدعومة بالارتباطات بين مؤشرات الشمول المالي والحد من الفقر.

تناولت الدراسات السابقة أهمية الشمول المالي في جهود التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، واتفقت معظم الدراسات في تناولها على استخدام مؤشر متعدد الأبعاد في النموذج القياسي، ولكنه علي شريحة عريضة من البلدان.

تجدر الإشارة إلى أن البحث الحالى مختلف من حيث متغيراته والمدة الزمنية والبيئة المدروسة المتمثلة في مصر فقط بالإضافة إلي أن البحث الحالى هو دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري للتعرف على دور الشمول المالي في الحد من الفقر، بإستخدام طريقة المربعات الصغري عن طريق اختبار الانحدار المتعدد لأن الشمول المالي متعدد الأبعاد عبر برنامج SPSS23 عن بيانات الفترة (٢٠١١ - ٢٠٢٠).

ثامناً: منهج البحث:

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروض البحث اعتمدت الباحثة على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو الآتي :

(أ) **المنهج الاستنباطى :** قامت الباحثة بدراسة وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث، وكذلك التقارير والإصدارات المتعلقة بالمؤسسات الدولية والجهات والوكالات المحلية المعنية بدور الشمول المالي في الحد من الفقر.

(ب) المنهج الاستقرائى : وفقاً لهذا المنهج حرصت الباحثة على استخلاص أهم أوجه الأثار الاقتصادية للشمول المالي على الفقر، مع تقديم توصيات لتعزيز الشمول المالي في مصر.

تاسعاً: خطة البحث:

تكونت خطة البحث من المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الإطار النظري للعلاقة ما بين الشمول المالي والحد من الفقر في مصر.

المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والحد من الفقر في مصر.

المبحث الأول : الإطار النظري للعلاقة ما بين الشمول المالى والحد من الفقر فى مصر

تمهيد:

يعد مفهوم الشمول المالي مفهوما لصيقا بالتنمية المستدامة، من خلال استهدافه المباشر للفئات المستبعدة مالياً من دائرة التمويل الرسمي، والعمل على إدماجها مالياً بشكل مستدام. ولا يبدو غريبا الحديث عن بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي إذا كان الهدف هو الوصول إلى التنمية المستدامة، لأن عملية الإدماج المالي ضمن استراتيجية الشمول المالي تكون ذات تأثيرات متعددة ومتشابكة على المستويين الجزئي والكلي، فهي تدعم التمكين الاقتصادي وتساعد على الاحتواء الاجتماعي وتمكن عبر الزمن وعبر الفئات المكونة للمجتمع، وهو ما يدعمً ممارسات أفضل للمخاطر والأزمات. **(Gunarsih et al,2018)**

ترغب الكثير من الدول لتعزيز الشمول المالي من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للأسر والشركات ذات الدخل المنخفض كجزء من الاستراتيجية العامة الشاملة للتنمية الاقتصادية والمالية، فالشمول المالي هو قدرة الأفراد والشركات في الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسرة تلبي إحتياجاتهم مثل المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين، لبدء الأعمال

التجارية وتوسيعها، والاستثمار في الصحة والتعليم، وإدارة المخاطر، ومواجهة الصدمات المالية، وهو ما يسهم في تحسين مستوي المعيشة. **(معتوق،٢٠٢١)**

أ- <u>مفهوم الشمول المالي:</u>

يقصد بالشمول المالي أو التمويل الشامل تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية وبتكاليف معقولة على فئات واسعة من الأفراد والمؤسسات والمجتمعات، خاصة من الفئات ذات الدخل المنخفض التي تعاني من الاستبعاد المالي، وتمكين تلك الفئات ليس فقط من الإتاحة بل من الاستخدام الفعّال والمسؤول لتلك الخدمات. ولذلك تركز كل استراتيجية للشمول المالي على التثقيف المالي الذي يدعم الاستدامة، وتتطلب استراتيجية الشمول المالي تقديم مجموعة واسعة وشاملة من الخدمات المالية كالحسابات البنكية، المدخرات، القروض لمختلف الاستحقاقات، التأجير التمويلي والرهون العقارية، التأمين، المدفوعات، والتحويلات المالية المحلية والدولية، برامج التقاعد، حماية العملاء وتعزيز القدرات المالية (اتحاد المصارف العربية،٢٠١٦).

عرفه البنك الدولي عام ٢٠٠٨ على أنه إمكانية وصول الأفراد والشركات إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة، وبأسعار معقولة تلبي إحتياجات الأفراد والشركات بطريقة مسؤولة ومستدامة. **(World Bank,2018)**

كما عرفه Minakshi R, على أنه إتاحة الخدمات المالية للقطاعات المحرومة منها في المجتمع، وذلك في الوقت المناسب. **(Ramji,2009)**

مما سبق يمكن استنتاج أن الشمول المالي هو عملية تمكين المنشآت والأفراد من الحصول على مجموعة متكاملة من الخدمات المالية المناسبة بأسعار مقبولة وذلك من خلال الأساليب الحالية والمبتكرة التى صممت من أجل ذلك، بالإضافة إلى عمليات التثقيف والتعليم المالي الذي يهدف إلى تعزيز الرفاهية المالية، ويشتمل هذا التعريف علي بعدين أساسيين:

١- يشير الشمول المالي إلى أن العميل يمكنه الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية الرسمية، بدءاً من خدمات الائتمان والإدخار البسيطة إلى خدمات مالية أكثر تعقيداً مثل التأمين والمعاشات.

٢- يوضح الشمول المالي أن العملاء يمكنهم الوصول إلى أكثر من مانح للخدمات المالية، مما يوفر مجموعة متنوعة من الخيارات التنافسية.

ب- <u>ركائز الشمول المالي:</u>

يعتمد الشمول المالي على توفير خدمات مالية ميسرة لجميع المواطنين وأوضحها**(Karaikudi T,2015)** على أنها ترتكز على ستة ركائز تتمثل في إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية، برنامج محو الأمية المالية، تقديم الحسابات المصرفية الأساسية، توفير الائتمان الجزئي، برامج معاشات القطاع غير المنظم وفيما يلي شرح لكل ركيزة:

١- إمكانية الوصول للتسهيلات المصرفية: يعد الركن الأساسي للشمول المالي هو توسيع شبكة البنوك في الدولة للوصول إلى الشرائح السكانية المستبعدة مالياً، ويتم ذلك من خلال رسم خرائط لكل منطقة من مناطق الخدمة الفرعية التي تلبي احتياجات (٥٠٠٠-١٠٠٠) أسرة بشكل يتيح لكل أسرة الوصول إلى الخدمات المصرفية خلال خمس كيلومترات.

كما توفر أنظمة الدفع الرقمية يؤدي إلى توسيع الحسابات، والخدمات المالية، حيث أن صناعة المدفوعات التقليدية تتطلب تكاليف عالية، واستثمارات كبيرة في البنية التحتية مما أدى إلى تركز الأسواق، وارتفاع رسوم الخدمات المالية، كما أن توفير معظم خدمات الدفع التقليدية باستخدام البنية التحتية التقليدية مثل الفروع والوكلاء يؤدي إلى مزيد من التكاليف، فتطوير المعاملات الإلكترونية، وزيادة إمكانية الاتصال بالهواتف المحمولة، والاعتماد على التكنولوجيا لتحويل العمليات باهظة الثمن إلى خدمات يستطيع الفرد القيام بها بمفرده، يسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية،

وتخفيض تكاليفها لجميع المستخدمين مما يؤدي إلى شمول أجزاء من السكان الذين لم يتمكنوا من قبل من الاستفادة من هذه الخدمات. **(Patwardhan A.,2018)**

٢- برنامج التثقيف المالي: يوجد حاجة ملحة إلى التثقيف المالي في كلاً من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، فتزايد عدد وتعقيدات المنتجات المالية، واستمرار التحول في المسئولية عن توفير الضمان الاجتماعي من الحكومات والمؤسسات المالية للأفراد أدى إلى زيادة الحاجة للمعرفة المالية، لذلك تظهر الأهمية القصوي للركيزة الثانية للشمول المالي وهي إعداد الجمهور للتخطيط المالي والحصول علي الائتمان، فلابد وأن يتعرف الجمهور على مزايا الوصول إلى النظام المالي الرسمي، والمدخرات والائتمان، وأهمية الدفع في التوقيت المناسب لتمتد الخدمات المالية لمستوى أكثر شمولاً، حيث أن محو الأمية المالية ذات أهمية لتعزيز الشمول المالي والتنمية المالية والاستقرار المالي. **(Ramachandran,2012)**

٣- توفير الحسابات المصرفية الأساسية: تتمثل الركيزة الثالثة للشمول المالي في توفير الحسابات المصرفية الأساسية لجميع المواطنين حيث تتيح الحسابات المصرفية تلقي الأموال، ودفع الفواتير بالإضافة إلى المساعدة في الحصول على الأجور والمرتبات والمعاشات.**(Karaikudi T,2015)**

٤- توفير الائتمان الجزئي: وفقاً للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يتمثل التمويل الجزئي في توفير الخدمات المالية الأساسية للفقراء ذوي الدخل المنخفض الذين لا يستطيعون الوصول للخدمات المصرفية. (سعيد،٢٠١١)

٥- توفير التأمين الجزئي: الذي يوفر حماية لذوي الدخل المنخفض من مخاطر محددة مقابل أقساط تأمين تتناسب مع احتمالات وتكلفة المخاطر المحددة، فذلك مناسب لذوي الدخل المنخفض من حيث الأقساط والشروط، والتغطية والتسليم، وفي غالب الأحيان ما تكون تلك الفئة غير ملمة بمنتجات التأمين فتحتاج إلى

طرق غير تقليدية لتسويق تلك المنتجات، كما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لمنخفضي الدخل عن الأفراد ذوي الدخل المرتفع.**(Allianz G.,2006)**

٦- برامج معاشات القطاع غير المنظم: تتمثل في تأمين دخل فئة كبار السن وذلك لتشجيع العمال على الإدخار للاستفادة منه عند تقدمهم في العمر، وهناك بعض المزايا المرتبطة بنظام المعاشات غير المنظم وهي أنها تعتبر ضمان للمستقبل حيث تقدم مستقبل مضمون لأي شخص يساهم في هذا البرنامج في حالات كبر السن والتقاعد، كما تقدم للأسر المال بعد سن التقاعد لأن عائل الأسرة بعد سن التقاعد لا يمكنه أن يقوم لأي عمل اقتصادي يلبي احتياجات الأسرة، بالإضافة إلى مساعدة الأفراد في حصولهم على الراحة التي يحتاجونها فبالتالي يجدون صعوبة في الحصول على المال اللازم لاحتياجاتهم في هذا السن. **(William A.,2015)**

ج- معوقات تحقيق الشمول المالى:

تتمثل أهم معوقات تحقيق الشمول المالي في عدم توافر البنية التحتية اللازمة لتوفير بيئة مناسبة لتحقيق مستوى مرتفع من الشمول المالي، وعدم تهيئة البيئة التنظيمية والقانونية والرقابية والجهات الإدارية، هذا بالإضافة إلى زيادة مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلي بعض البنوك عن معايير منح الائتمان، كما أن هناك عوامل تتسبب في الاستبعاد المالي كارتفاع رسوم الحسابات المصرفية، زيادة المسافة اللازم قطعها للحصول على الخدمات المصرفية، ونقص المنتجات المصرفية المناسبة، وهي العوامل التي تنشأ من عدم قدرة الأسواق على توفير الخدمات المالية بجودة مرتفعة وتكلفة منخفضة، والأسواق غير التنافسية، والقصور في البيئة التعاقدية بالإضافة إلى محدودية التمويل وارتفاع تكلفته. **(فؤاد،٢٠١٩)**

دور الشمول المالى فى خدمة أهداف التنمية المستدامة ومكافحة الفقر:

يعد مفهوم الشمول المالي مفهوما لصيقا بالتنمية المستدامة، من خلال استهدافه المباشر للفئات المستبعدة ماليا من دائرة التمويل الرسمي، والعمل على إدماجها ماليا بشكل مستدام، لأن عملية الإدماج المالي ضمن استراتيجية الشمول

المالي تكون ذات تأثيرات متعددة ومتشابكة على المستويين الجزئي والكلي، فهي تدعم التمكين الاقتصادي وتساعد على الاحتواء الاجتماعي وتمكن من إدارة أفضل للمخاطر والأزمات. وبالتالي سوف تكون التأثيرات ممتدة عبر الزمن وعبر الفئات المكونة للمجتمع، وهو ما يدعم مفهوم "الاستدامة"، ويوضح البحث بشئ من التفصيل تلك العلاقة كالتالي:

١- الوقوع في مصيدة الفقر وعدم القدرة على المحافظة على الأصول:

يرتبط موضوع الفقر عادة بظواهر أخرى مصاحبة، كما يتم الانطلاق من المؤشرات الأساسية لتعريفه، والمرتبطة بدخل الأسر ونفقاتها(وفقا للمعيار المادي لتعريف الفقر ممثلاً في الدخل والإنفاق). حيث يعبر الفقر المطلق عن الحد الأدنى للعيش أو الحد الأدنى للدخل التي لا يمكن تحته تلبية الاحتياجات الأساسية، ويحدد البنك الدولي هذا الحد ب١.٩ دولار لليوم (مؤشر PPP،2011)، كما يعرف الفقر النسبي بأنه نسبة السكان الذين ينزلون عن المستوى المتوسط للدخل أو الذي يعبر عن المسافة الاقتصادية بين السكان الأدنى والأعلى دخلاً، ويمكن التوسع في تعريف الفقر بتجاوز الأبعاد الاقتصادية ممثّلةً في الدخل، إلى الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية حسب المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك من خلال إدراج:

أ- مستوى المعيشة والرفاه: والذي من خلاله تحدد خطوط الفقر من خلال قدرة الأفراد على الوصول إلى الحاجات الأساسية من سلع وخدمات التي يمكن أن تختلف من مؤشر معتمد لآخر (مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،2015)، وخطوط الفقر هي أسلوب معتمد من قبل البنك الدولي لتقسيم المجتمع إلى فئتين من الفقراء وغير الفقراء، أما جيوب الفقر فهي المناطق التي تستهدفها سياسة مكافحة الفقر والتي غالبا ما تكون في المناطق الريفية النائية، وتحدد على أساس وجود أكثر من 25% من السكان تحت خط الفقر المطلق (حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،2013).

ب- عدم المساواة: وهي الحالة التي يكون فيها توزيع الأصول والثروات والموارد والدخول غير متكافئ بين الأفراد وبين المجموعات وبين الدول.

ج- الاستبعاد الاجتماعي (الاقصاء أو التهميش أو الاستثناء): الذي يعبّر عن حالة ديناميكية من الحرمان بأبعاد متعددة ومتداخلة، ومن محدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية بسبب عدم كفاية الدخل وبسبب عوامل أخرى، ويتشعب الاستبعاد الاجتماعي ضمن ثلاثة أبعاد هي الاستبعاد الاقتصادي، والاستبعاد من الخدمات الاجتماعية، والاستبعاد من الحقوق المدنية (مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،2015)، ولهذه الظواهر المصاحبة للفقر صفة الديناميكية، مما يجعل الفقر بحد ذاته لا يعبر عن حالة جامدة ولابد من فهم تأثير الصدمات والأنماط الموسمية للفقر.

تم تطوير فكرة مصيدة الفقر"Poverty traps " من قبل (Azariadis and Stachurski ,2004)، وتم تعريفها على أنها آلية التعزيز الذاتي لحالة استمرار الفقر، عندما يكون التوازن الفردي عند مستوى أدنى من الرفاهية (Barrett, 2008)، ويرتبط تحديد وجود مصيدة للفقر بالأدلة التجريبية، وفي دراسة لـ (Carter ,2007. et al) في كل من اثيوبيا والهندوارس تم تحديد مؤشر للوقوع في مصيدة الفقر وهو الحد الأدنى للأصول، وبالتالي فإن عدم الوقوع في تلك المصيدة يتطلب الاحتفاظ بذلك الحد الأدنى من الأصول. فعندما أصبح نمو سبل العيش أمراً غير ممكن في تلك المناطق بسبب الصدمات البيئية، ورغم انخفاض مستويات الدخل والاستهلاك إلاّ أنّ الأسر حاولت التمسك بالحد الأدنى من الأصول كسلوك متوقع لمواجهة مصيدة الفقر في البلدين اللذين تعرضا إلى مجموعة من الكوارث. (Hochrainer-Stigler; (Patnaik; Kull; Singh & Wajih,2011

اعتمدت دراسات أخرى على نماذج النمو الإجمالية كدراسة (Kraay and Raddatz,2007)، والتي لم تعثر على دليل عملِي على العلاقة بين مصيدة الفقر وتدني مستوى المدخرات أو انخفاض مستوى التكنولوجيا في الدول حيث تكون

معدلات النمو منخفضة. ويعد هذا الإشكال عائقا أمام التوجهات الداعمة لضخ المساعدات الإنمائية في الدول الأكثر فقراً للبدء في عملية نمو مستدام.

تشير قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمية (Findex,2017)، إلى أن 69 %من البالغين في جميع أنحاء العالم لديهم حسابات مصرفية رسمية مقارنة بـ 62% سنة 2014 و51% سنة 2011، ورغم هذا التحسن الذي يختلف من بلد لآخر، ومن فئة داخل نفس البلد لأخرى، إلاّ أن هذه النسب لا تزال تعبّر عن وجود ظاهرة "الاستبعاد المالي". وتعكس هذه الظاهرة فكرة عدم وصول فئات كثيرة إلى الخدمات المالية وهو الوضع الذي يمكن أن يخلق ما يسمى "دوامة الفقر". وقد أجمعت العديد من الدراسات (Brune et al,2015)، (Dupas and Robinson,2009)، (Karlan et al.,2014)، (Pande et al.,2012) على أن توفير خدمة الإدخار للأسر يساعد على زيادة قدراتهم على مواجهة الصدمات المالية، وتنظيم الاستهلاك، وحيازة الأصول الإنتاجية، والاستثمار في أرس المال البشري، مما يساعد على الخروج من الفقر أو عدم الوقوع في مصيدة الفقر.

وانطلاقاً من فكرة المحافظة على الحد الأدنى من الأصول يمكن البحث في دور الشمول المالي والحلول الرقمية بما فيها التكنولوجيا المالية وكذلك دور المالية ذات البعد الاجتماعي في تعزيز القدرات الإدخارية بدل تمويل الإنفاق من خلال التنازل عن الأصول (السلوك المعتاد للأسر في مواجهة الأزمات)، فالشمول المالي ييّسر الإدخار ويسمح بتراكم الأصول وتنوعها ويدعم النشاط الاقتصادي.

٢-متطلبات استراتيجية الشمول المالي لمكافحة الفقر:

تطور مفهوم الاعتماد على استراتيجية الشمول المالي للقضاء على الفقر أو الحد من مظاهره بين مدرستين، المدرسة الأولى تركز على فئة الفقراء وتسعى لتحسين أوضاعهم من خلال تعميم المنتجات والخدمات المالية في إطار القنوات الرسمية التقليدية، واعتماداً بشكل خاص على المالية المصغرة أو المالية الاجتماعية بشكل عام؛ بينما المدرسة الثانية فلها منظور أكثر شمولية واستدامة من خلال الاعتماد على

استراتيجية الشمول المالي في التحول نحو مالية رقمية مستدامة شمولية تخدم أهداف التنمية المستدامة، بحيث يكون هدف مكافحة الفقر متكاملاً مع سلسلة أخرى من الأهداف، وتتداخل الآليات فيما بينها لضمان نتائج أفضل، إذ تعد استراتيجية الشمول المالي وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحسين مستوى المعيشة، تمكين المرأة، تعزيز الفرص المتكافئة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، وصولاً إلى تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام (اتحاد المصارف العربية،٢٠١٥)، ويُسهم الشمول المالي-حسب برنامج عمل الأمم المتحدة- في تحقيق الأهداف الإنمائية الأوسع نطاقاً، وهو يتجسد في غايات ترد ضمن سبعة أهداف من أهداف التنمية المستدامة. ويستهدف البالغين من الأفراد الذين ليس لديهم حسابات مصرفية؛ والنساء اللاتي تعانين من الاستبعاد المالي؛ والفجوة التمويلية الواسعة بالنسبة للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2018) .

شكل رقم (١) متطلبات استراتيجية الشمول المالي

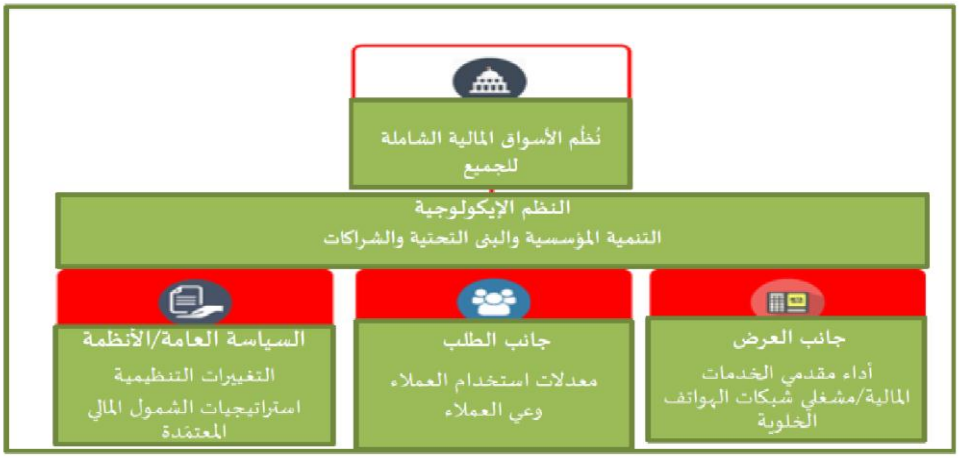

المصدر: (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ٢٠١٨)، الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة 2018-2021، وثيقة رقم 20347-17، ص 10.

من خلال الشكل رقم (١) يمكن مناقشة الرؤية المعتمدة على بناء نظُم مالية شاملة تخدم فئات السكان والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستبعدة من الخدمات المالية الرسمية والتي تعاني من نقص الخدمات البنكية. وبالتالي يمكن لإتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية المساعدة على الخروج من دائرة الفقر والحد من أوجه التفاوت، حيث أن الوصول إلى أنظمة مالية شاملة يتطلب بناء واستحداث نظم بيئية من خلال تطوير البنية المؤسسية والبنية التحتية التكنولوجية والشراكات، ومن ناحية العرض يمكن لمقدمي الخدمات المالية المبتكرة الاعتماد على تلك النظم البيئية لإيصال الخدمات، كما يمكن الاعتماد أيضا على وجود احتياجات واضحة ومعلنة من قبل العملاء، ويدخل كل ذلك في آليات تعزيز الشمول المالي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، 2018).

٣- تعزيز الشمول المالي لمكافحة الفقر من خلال التكنولوجيا المالية:

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً مهما في تعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث أنها ذات أهمية بالنسبة للفئات ذات الدخل المحدود وإمكانية دمجها مالياً وإعادة إشراكها في مسار النمو الاقتصادي من خلال تفادي الوقوع في مصيدة الفقر، حيث ينشأ الفقر من الاختلالات الهيكلية والفجوة في مستويات الدخل بين الفقراء والأغنياء ومن اختلالات السوق. وهو الأمر الذي يصعّب عملية الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية لإطلاق المشروعات الفردية الخاصة والصغيرة، ولتمويل الابتكار والشركات الناشئة التي تدعم النمو الاقتصادي. وتسمى هذه الحلقة المفرغة بين الفقر والتراجع الاقتصادي والاستبعاد المالي بدوامة الفقر، ويعد ظهور كيانات مالية جديدة متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية من شأنه أن يدعم النظام البنكي والمؤسسات المالية من خلال تقديم حلول رقمية قائمة على الابتكار التكنولوجي في مجال التمويل. ومن أجل تحقيق الاستدامة، ظهرت معايير لإدارة المخاطر هي معايير ESG البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة، لدعم الأداء الاجتماعي في الميدان المالي ولتوظيف التكنولوجيا والحلول الرقمية لخدمة المجتمع والمحافظة على الاستقرار المالي. **(عماني وأخرون، ٢٠٢٠)**

ويعرف "مجلس الاستقرار المالي" التكنولوجيا المالية بأنها ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا، يمكنها استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجات جديدة ذات أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية وعلى تقديم الخدمات المالية (صندوق النقد الدولي، 2017)، وتخدم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية العملاء الذين لا يملكون حسابًا مصرفيًا ويريدون الولوج إلى الخدمات المالية الأساسية، كما تعرّف التكنولوجيا المالية – انطلاقا من الموجات الأحدث للمنتجات المالية المبتكرة – على أنها استخدام تقنية Block chain المبنية على تقنية السجلات اللامركزية بجانب الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والبيانات الضخمة في المقاصة والتسوية، وتحويل الأموال والمدفوعات، والعملات والهويات الرقمية (المنتدى العربي للتقنيات المالية الحديثة ،2018) .

يمكن تحقيق ما يسمى بالنمو الاحتوائي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الشمول المالي نتيجة انتشار استخدام الهواتف المحمولة إلى المستوى الذي يفوق عدد الحسابات البنكية، بحيث يمكن للدفع باستخدام الأجهزة المحمولة أن يقلل من نسبة الأفراد الذين ليس لديهم حسابات بنكية، مع ضرورة وضع القواعد التنظيمية الملائمة لذلك. كما يمكن للتكنولوجيا المالية أن تطرح بدائل تمويلية للأسر والمشروعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة من خلال منصات الاقتراض الجماعي وتمويل التجارة عبر الأنترنت. كما يمكن للتكنولوجيا أيضا أن تسهم في زيادة الائتمان الممنوح للمؤسسات الصغيرة من خلال ما تقدمه من حلول للحد من عدم تماثل المعلومات مثل تحليل البيانات الضخمة مما يساعد في تقييم الجدارة الائتمانية بشكل أفضل **(عماني وأخرون، ٢٠٢٠)**.

تشير مجموعة البنك الدولي إلي أن التكنولوجيا المالية تتيح فرصًا متنوعة، ويجب على السلطات الوطنية العمل على تعزيزها. لأن ذلك من شأنه أن يدعم منحى تخفيض التكاليف، وزيادة الكفاءة والمنافسة، وتضييق نطاق التضارب في المعلومات، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية في الدول ذات الدخل المنخفض، وحيث يتواجد عدد كبير من السكان المحرومين من الوصول إلى

الخدمات. غير أن ذلك لن يتحقق على المدى القصير، وإنما تتطلب الاستفادة من مزايا التغير التكنولوجي الوقت الكافي والدعم المرفق من الابتكارات والتطورات التكنولوجية المستمرة، حتى تكون في خدمة التنمية الاقتصادية والنمو الشامل للجميع على نطاق أوسع. ولا يخلو الأمر من المخاطر المرافقة لهذا التحول الرقمي على الصعيد المالي، إذ لابد من تكييفٍ للنظام المالي، والعمل على حماية العملاء، ووضوح واتساق الأطر القانونية والتنظيمية، وتعزيز شبكات الأمان المالي، وتمثل الموازنة بين الفرص والمخاطر التحدي الذي تواجهه السلطات الوطنية (مجموعة البنك الدولي ،2018) .

المبحث الثاني: تحليل أثر الشمول المالي في الحد من الفقر

تمهيد:

هدف هذا الجزء إلي تقدير تأثير الشمول المالي على الفقر في مصر، حيث قام في البداية بتصنيف نموذج الدراسة ثم تقدير ذلك الأثر كالتالي:

أ- توصيف النموذج القياسي لأثر الشمول المالي على الفقر:

يعتمد البحث على تقدير تأثير الشمول المالي على الفقر مع استخدام البيانات السنوية عند التقدير خلال الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠٢٠.

حيث يعتمد التوصيف على التدابير المحلية التي تشير إلى تزايد أو انخفاض نطاق الشمول المالي(المتغير المستقل) وذلك استناداً إلى النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة حيث تم استخدام:

١- عدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ وهو مؤشر لمدي الاختراق السكاني حيث أن زيادة عدد ماكينات الصرف الآلي يشجع الأفراد على استخدام الخدمات البنكية نتيجة لتوفر ماكينات الصرف الآلي طوال اليوم مما يؤدي إلى زيادة اعتمادهم على ماكينات الصرف الآلي ويقلل الرغبة لدي الأفراد في حيازة النقود.

٢- عدد المقترضون لكل ١٠٠٠ بالغ وهو مؤشر على مدي انفتاح السكان على أنشطة

المؤسسات المالية، فالإئتمان المحلي يؤثر على عرض النقود حيث أن البنوك التجارية تلعب دوراً كبيراً في تحديد عرض النقود وتمويل النشاط الاقتصادي من خلال التوسع في منح التسهيلات للقطاع الخاص والحكومة والمؤسسات الرسمية، حيث التوسع في منح القروض يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار.

٣- عدد الودائع لكل ١٠٠٠ بالغ وهو مؤشر على مدى انفتاح السكان على أنشطة الإيداع في البنوك، فكلما زادت الودائع تزيد قدرة البنك على إقراض المستثمرين وبالتالي يزيد حجم الاستثمار.

٤- يستخدم التوصيف متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر يعبر عن الفقر (المتغير التابع)، كما تغطي الدراسة الفترة من ٢٠١١ إلي ٢٠٢٠، نظراً لتوافر البيانات المطلوبة كاملة للمتغيرات المستقل منها والتابع.

٥- يعتمد النموذج على البيانات السنوية ويكون النموذج كالتالي:

$$P_t = a + b_1 A + b_2 L + b_3 D + e_t$$

حيث أن الفقر دالة في الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع)، وتفسير النموذج كالتالي:

Pt : متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ويعبر عن الفقر.

a : الجزء المقطوع من المحور الرأسى.

b : ميل الخط المستقيم و يمثل درجة التأثير.

A: عدد ماكينات الصرف الآلي لكل ١٠٠ ألف بالغ.

L: عدد المقترضين لكل ١٠٠٠ بالغ.

D: عدد الودائع لكل ١٠٠٠ بالغ.

e_t: خطأ التقدير في النموذج.

نظراً لأن الشمول المالي يستخدم في تحسين مستوي المعيشة (الحد من الفقر)، لذلك من المتوقع أن يكون هناك علاقة طردية بين مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي المعبر عن الفقر ومستويات الشمول المالي.

ب- <u>البيانات ومصدرها:</u>

لقد تم الحصول على بيانات عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع من قاعدة بيانات البنك الدولي، كما تم الحصول على بيانات متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من البيانات الصادرة من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

تعرض الباحثة تطور تلك المؤشرات وذلك عن طريق ما يلى:

١- دراسة تطور عدد ماكينات الصرف الآلي فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠.

٢- دراسة تطور عدد المقترضين فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠ .

٣- دراسة تطور عدد الودائع فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠ .

٤- دراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠ .

وذلك ما سيوضح بدراسة البيانات التالية:

١- دراسة تطور عدد ماكينات الصرف الآلي فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠:

يوضح الجدول التالي عدد ماكينات الصرف الآلي في مصر للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠:

جدول رقم (١)

لكل ١٠٠ ألف بالغ

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد ماكينات الصرف الآلي	٩.٢٢	١٠.٣٢	١٠.٩٤	١٢.٠٦	١٣.٧٠	١٥.٦٩	١٧.٧١	١٨.٧٢	٢٠.٠٧	٢٢.٠٦

المصدر: (البنك الدولي)، https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=EG.

عدد ماكينات الصرف الآلي في مصر ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠

يتضح من الجدول رقم (١) أن:

أن عدد ماكينات الصرف الآلي في مصر يتطور وينمو بإستمرار، حيث كان ٩.٢٢ ماكينة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلي ١٠.٣٢ ماكينة لكل ١٠٠ ألف عام ٢٠١٢ وواصل الارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠١٦ في حدود ١٥.٦٩ ماكينة لكل ١٠٠ ألف، وظل الارتفاع والتزايد في عدد الماكينات إلي أن وصل العدد إلى ٢٢.٠٦ ماكينة لكل ١٠٠ ألف في عام ٢٠٢٠.

٢- دراسة تطور دراسة تطور عدد المقترضين فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠:

يوضح الجدول التالي عدد المقترضين في مصر للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠:

جدول رقم (٢)

لكل ١٠٠٠بالغ

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد المقترضين	٧٧.٢٨	٧٧.٨٨	١٠٥.٩٩	١٠٠.٠٩	١٠١.٣٥	١٠٨.٢٤	١٠٣.٥٣	١١٦.٩١	١٢٣.٥١	١٢٣.٦٦

المصدر: (البنك الدولي)، https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS?locations=EG.

عدد المقترضين في مصر ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠

يتضح من الجدول رقم (٢) أن:

أن عدد المقترضين في مصر يتطور، حيث كان ٧٧.٢٨ عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلي ٧٧.٨٨ عام ٢٠١٢ وواصل الارتفاع حيث بلغ ١٠٥.٩٩ عام ٢٠١٣، ثم انخفض إلى ١٠٠.٠٩ عام ٢٠١٤ نظراً للظروف السياسية التي كانت تمر بها مصر، ولكنه تعافي وارتفع مرة أخري إلي ١٠١.٣٥ عام ٢٠١٥ ثم واصل الارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠١٦ في حدود ١٠٨.٢٤ ، وظل الارتفاع والتزايد في عدد المقترضين ووصل العدد إلى ١٢٣.٦٦ في عام ٢٠٢٠.

٣- دراسة تطور دراسة تطور عدد الودائع فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠:

يوضح الجدول التالي عدد الودائع في مصر للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠:

جدول رقم (٣)

لكل ١٠٠٠بالغ

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد الودائع	٣٥١.٨٥	٣٦٤.٣٧	٣٧٠.٨٤	٣٥٥.٨٥	٣٦٦.٥٩	٣٧٩.٧٦	٣٨٢.١٩	٣٩١.٩٤	٤١١.٨٧	٤٧٩.٨٥

المصدر: (البنك الدولي)، https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?locations=EG.

عدد الودائع في مصر ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠

يتضح من الجدول رقم (٣) أن:

أن عدد الودائع في مصر يتزايد ، حيث كان ٣٥١.٨٥ عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلي ٣٦٤.٣٧ عام ٢٠١٢ وواصل الارتفاع حيث بلغ ٣٧٠.٨٤ عام ٢٠١٣، ثم انخفض إلى ٣٥٥.٨٥ عام ٢٠١٤ نظراً للظروف السياسية التي كانت تمر بها مصر، ولكنه تعافي وارتفع مرة أخري إلي ٣٦٦.٥٩ عام ٢٠١٥ ثم واصل الارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠١٦ في حدود ٣٧٩.٧٦ ، وظل الارتفاع والتزايد في عدد الودائع ووصل العدد إلى ٤٧٩.٨٥ في عام ٢٠٢٠.

٤- دراسة تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى الفترة من ٢٠١١ حتي ٢٠٢٠:

يوضح الجدول التالي متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر للفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠:

جدول رقم (٤)

ألف جنيه/ سنة

البيان	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٢٠.٣	٢٢.٢	٢٤.٨	٢٧.٨	٣٠.١	٣٦.١	٤٥.٧	٥٣.٨	٥٧.٩	٦٢.٥

المصدر: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية).

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر ما بين ٢٠١١-٢٠٢٠

يتضح من الجدول رقم (٤) أن:

أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في نمو وتزايد ، حيث كان ٢٠.٣ عام ٢٠١١ ثم ارتفع إلي ٢٢.٢ عام ٢٠١٢ وواصل الارتفاع حيث بلغ ٢٤.٨ عام ٢٠١٣، ثم واصل الارتفاع حيث بلغ في عام ٢٠١٦ في حدود ٣٦.١ ، وظل الارتفاع والتزايد في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووصل إلى ٦٢.٥ في عام ٢٠٢٠.

ج- اختبار فرض البحث:

ستختبر الباحثة الأثر بإستخدام اختبار الانحدار المتعدد لإثبات فرضية البحث كالتالي:

يوجد علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر.

ولاختبار **الفرض** قامت الباحثة باستخدام تحليل الانحدار المتعدد لأثر الشمول المالي على الحد من الفقر.

جدول رقم (٥)

اختبار لأثر الشمول المالي على الحد من الفقر بإستخدام أسلوب الانحدار المتعدد

النموذج	درجات الحرية	معامل الارتباط	معامل التحديد	اختبار ف		اختبار ت			
		(R)	(R^2)	قيمة (F)	المعنوية	درجة التأثير (B)		قيمة (T)	المعنوية
الانحدار	٣	٠.٩٨٨	٠.٩٧٧	٨٣.٧٧٠	٠.٠٠٠	النموذج	٠.٩٦٥	١١.٢٥٦	٠.٠٠٠
البواقي	٦					عـــدد ماكينـــات الصرف الآلي	٠.٧٣٦	٩.٢٣١	٠.٠٠٦
الكلي	٩					عدد المقترضين	٠.٠٨١	٧.٠٣١	٠.٠٠١
						عدد الودائع	٠.١٤٨	٥.٩٧٦	٠.٠٠٧

المتغير المستقل: الشمول المالي.

- **مؤشر عدد ماكينات الصرف الآلي.**
- **مؤشر عدد المقترضين.**
- **مؤشر عدد الودائع.**

المتغير التابع: الحد من الفقر (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي).

**** دالة عند مستوي معنوية أقل من (٠.٠٥).**

المصدر: إعداد الباحث في ضوء تحليل بيانات مؤشرات البحث.

يتضح من بيانات الجدول السابق ما يلي:

- **الارتباط R:** توجد علاقة ارتباط قوية بين المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (الحد من الفقر) حيث بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين قيد الدراسة (٠.٩٨٨).

- **معامل التحديد (نسبة التفسير) R^2**: مؤشرات الشمول المالي بتفسر الحد من الفقر بنسبة (٠.٩٧٧) حيث إن معامل التحديد (R Square) بلغ قيمة (٠.٩٧٧)؛ مما يؤكد أن المؤشرات أثبتت أثر الشمول المالي على الحد من الفقر.

- **جودة النموذج:** تشير قيمة (F) إلي جودة نموذج العلاقة بين المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (الحد من الفقر) حيث بلغت قيمة F المحسوبة (٨٣.٧٧٠) وتلك قيمة أكبر من F الجدولية البالغة(٢.٤٤٧٢) وبمستوي معنوية (٠.٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠.٠٥).

- **معنوية التأثير:** تشير قيمة(T) إلي وجود تأثير معنوي بين المتغير المستقل (الشمول المالي) والمتغير التابع (الحد من الفقر) حيث بلغت قيمةT المحسوبة (١١.٢٥٦) وتلك قيمة أكبر منT الجدولية البالغة(١.٩٨٤) وبمستوي معنوية (٠.٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠.٠٥).

- **درجة التأثير (B):** الشمول المالي يؤثر في الحد من الفقر بنسبة (٠.٩٦٥) حيث إن معامل التأثير (B) بلغ قيمتة (٠.٩٦٥) وبمستوي معنوية (٠.٠٠٠) وهي قيمة أقل من (٠.٠٥) ؛ مما يؤكد أن المؤشرات أوضحت أثر الشمول المالي علي الحد من الفقر.

ويصبح نموذج الانحدار كالتالي:

$$Pt= 0.965 + 0.736\ A + 0.081\ L + 0.148\ D + et$$

- من خلال نموذج الانحدار السابق يتضح رفض الفرض الذي ينص على "لا توجد علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر".

القرار:

ومما سبق اتضح قبول فرض الدراسة القائل : " توجد علاقة علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر".

عاشراً:النتائج:

من خلال البحث والتحليلات السابقة توصل البحث إلى مجموعة النتائج التالية:

١- يسهم الشمول المالي في تحسين الظروف المعيشية وتطوير سبل كسب الدخل وتقليص التكاليف غير الضرورية والقدرة على الادخار بشكل أفضل.

٢- يساعد الشمول المالي على تقليص الفجوات بين الجنسين وبين الأفراد المقيمين في بيئات متباينة من حيث الفرص والإمكانيات، حيث يدعم الشمول المالي مسارات التنمية المحلية اللامركزية بصورة حديثة من خلال بدائل تمويلية مبتكرة وخلاقة، وسوف ينصب كل ذلك في النهاية ضمن السياسة العامة لمكافحة الفقر.

٣- يدعم الشمول المالي التنمية المالية المحلية بدمج الفئات الفقيرة والضعيفة من خلال نماذج وبدائل التمويل المبتكرة التي تدمج المناطق المحلية والفئات التي تعاني من الاستبعاد المالي في عملية التنمية، للتخفيف من عدم المساواة والفجوات على الأساس الجغرافي، حيث يخدم هذا المسار ما تسميه المؤسسات المالية الدولية بالنمو المنصف، بحيث يتم الاحتفاظ بالقيمة محلياً ودعم الاستثمارات المسؤولة والمستدامة.

٤- يسهم الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة، فنماذج الأعمال ذات الصلة بالصناعة المالية الحديثة تتمحور حول العملاء وطبيعتهم الخاصة. ولأن النساء غالبا ما يعانين من مشاكل التمويل عند إنشاء مشاريعهن الخاصة وعند اللجوء إلى مؤسسات التمويل التقليدية، يمكن للمالية الرقمية استيعاب هذه الفئة.

٥- توجد علاقة علاقة طردية بين الشمول المالي (عدد ماكينات الصرف الآلي، عدد المقترضين، عدد الودائع) والحد من الفقر.

حادى عشر: التوصيات:

١- تعزيز البنية التحتية المالية: يعد توفر بنية تحتية مالية سليمة لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لخلق بيئة داعمة، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية شاملة للنمو الاقتصادي، وتشمل هذه البنية الأطر التشريعية، توزيع شبكات البنوك والمؤسسات المالية، ودعم إنشاء وكالات لتقديم الخدمات المالية. كما يتطلب الأمر تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية وتدنية تكاليفها والانتقال إلى المعاملات المالية الرقمية، وكذلك بناء قواعد بيانات وطنية مفتوحة لتعزيز الشفافية.

٢- تطوير الخدمات والمنتجات المالية التي تلبي احتياجات جميع الفئات الاجتماعية: عند توفر البنية التحتية المالية، تقع المسؤولية على عارضي الخدمات لتصميم وطرح منتجات تلائم متطلبات العملاء المستهدفين، وكذلك إيجاد سبل جديدة لجلب الادخار وإيجاد منتجات جديدة للتأمين ووسائل الدفع بخلاف القروض. وعلى هذا المستوى يبرز دور الكفاءات المتخصصة ودور التدريب والتعلم لتعزيز هذه القدرات.

٣- توفير الحماية المالية للعملاء: تحتاج المنظومة المالية الجديدة المعقدة والديناميكية لتبْني الثقة مع العملاء، الذين يطالبون بالإنصاف والشفافية والاستشارة واليسر والجودة وتقليل التكاليف وتوفير المعلومات وتوضيح الفرص والمخاطر المرتبطة بكل منتج أو خدمة بشكل دقيق، ناهيك عن الحفاظ على السرية وحماية البيانات والحسابات والاستجابة للشكاوى والاهتمام بالتفضيلات .

٤- العمل على نشر الثقافة المالية واستهداف شرائح محددة: يحتاج الأمر إلى الاهتمام بالمعرفة المالية لإعلام وتثقيف العملاء والمجموعات المهمشة، وخاصة لدى الفئات الفقيرة، أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الشباب والنساء، من أجل فهم واستيعاب المنتجات المالية المبتكرة وملائمة خصائصها لاحتياجات فئات معينة. وسوف يسمح هذا الأمر باتخاذ القرارات السليمة وتقليل المخاطر والتقارب بين العرض والطلب بشكل فعال.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية :

١. اتحاد المصارف العربية، (٢٠١٥)، **"الشمول المالي في العالم العربي"**، مجلة شهرية متخصصة، العدد ٤١٩.

٢. المنتدى العربي للتقنيات المالية الحديثة،(٢٠١٨) ، **"التكنولوجيا المالية والبلوك تشين من أجل الشمول المالي في العالم العربي"**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

٣. بيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، أعداد مختلفة.

٤. حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(٢٠١٣)، "الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ٢٠١٣-٢٠٢٠".

٥. سالم، (٢٠٢١)، **" متطلبات تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة بعض الدول العربية "**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، الجزائر.

٦. سعيد،(٢٠١٢)، **" الصيرفة الشاملة والتثقيف المالي"**، المعهد المصرفي المصري، مكتبة البنك المركزي.

٧. صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، (٢٠١٨)، **"الإطار الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ "**، وثيقة رقم ٢٠٣٤٧-١٧.

٨. صندوق النقد الدولي، (٢٠١٧)، **"آفاق الاقتصاد الاقليمي"**، مستجدات منطقة الشرق الأوسط .

٩. ضيف، فضيل البشير، (٢٠٢٠)، **"واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر"**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد ٦، عدد ١، الجزائر.

١٠. عماني، لمياء وأخرون، (٢٠٢٠)، **" استراتيجية الشمول المالي: رؤية جديدة لمكافحة الفقر"**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، مجلد ٩، عدد ٢٠، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة ،الجزائر.

١١. فتوح، (٢٠١٩)، **" الشمول المالي: سلوك الطريق الصحيح نحو الحد من البطالة وإستراتيجية التنمية"**، مجلة اتحاد المصارف العربية ، لبنان.

١٢. فؤاد،(٢٠١٩) ، **"أهمية الشمول المالي وسياسات تحقيقه"**، دار محمود للنشر.

١٣. مجموعة البنك الدولي، (٢٠١٨) ، **"أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية وثيقة مبدئية"**.

١٤. مركز الأبحاث الاقتصادية والإحصائية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية،(٢٠١٥)، **"قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"**، أنقرة.

١٥. معتوق، سهير، (٢٠٢١)، **" الشمول المالي "**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الاعمال، جامعة حلوان، مصر.

المراجع الأجنبية

1. Allianz G. (2006), "Microinsurance: Demand and Market Prospects", federal ministry for economic cooperation and development, India.

2. Barrett, C.B. (2008), **"Poverty Traps and Resource Dynamics in smallholder agrarian systems: Chapter 2 in A",** Ruijs, R. Dellink, editors, Economics of poverty, environment and natural resource use.

3. Genye, T. (2011).**" Currency devaluation and economic growth: The case of Ethiopia",** Departments of Economics, Stockholm University. Dostupno na: http://www. ne. su. se/polopoly_fs/1.25800, 1318417049.

4. Gunarsih et al. (2018), "**FINANCIAL INCLUSION AND POVERTY ALLEVIATION: EVIDENCE FROM INDONESIA",** International Journal of Economics, Business and Management Research. 2, No. 03.

5. Hochrainer-Stigler, S.; Patnaik, U.; Kull, D.; Singh, P. & Wajih, S. (2011), **"Disaster financing and poverty traps for poor households: realities in northern India",** International Journal of Mass Emergencies and Disasters, Vol. 29, No. 1.

6. Karaikudi, t. N. (2015), **"Mission Mode Objectives (6 Pillars) of Financial Inclusion – an Empirical Study with Special Reference to Canara Bank",** Indian journal of research-periapex, Volume.4, Issue .9.

7. Nanda & Kaur, (2016), "**Financial Inclusion and Human Development: A Cross-country Evidence",** Management and Labour Studies, School of Business Management & Human Resources, SAGE Publications.

8. Patwardhan A., K. S. (2018), **"Financial Inclusion in the Digital Age",** international finance corporation and Stanford business.

9. Ramachandran, R. (2012), **"Financial Literacy and Financial Inclusion",** Swabhiman-Inclusive Growth and Beyond conference, Mumbai, India.

10. Ramji, m. (2009), **"Financial Inclusion in Gulbarga: Finding Usage in Access",** Institute for Financial Management and Research, Working Paper Series No. 26.

11. William A., A. B. (2015), **"actors influencing informal sector workers' contribution to pension scheme in the tamale metropolis of Ghana",** Journal of Asian Business Strategy, Volume 5, Issue 2.

12. World Bank, (2018), **"Digital access: The future of financial inclusion in Africa International finance corporation",** Public Disclosure Authorized, 128850-WP.

المواقع الالكترونية

1. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5?locations=EG
2. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.AST.NPER.ZS?locations=EG
3. https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.DPTR.P3?locations=EG